

تخليد الذكرى الرابعة لرحيل الفقيه

الأستاذ الملكي الحسين

الأخصاص – 05 ماي 2022

قراءات في المسار الفكري والحقوقي للفقيه الحسين الملكي

بداية أود أن أشكر تنسيقية جمعيات آيت علي لخصاص، على دعوتها لي لحضور هذا اللقاء التكريمي، المنظم بتنسيق مع الجامعة الصيفية بأكادير، وبدعم من المجلس الجماعي لمدينة الأخصاص، لبسط بعض القراءات في المسار الفكري والحقوقي للفقيه الحسين الملكي.

لقد صادف هذا اللقاء حلول الذكرى الرابعة لرحيل الأستاذ الحسين الملكي بن عبد السلام، والذي غادرنا إلى دار البقاء في مطلع شهر أبريل من سنة 2018، على إثر أزمة قلبية ألمت به.

كان رحيله مفاجئاً ومؤملاً، لأن بلادنا بشكل عام، ومنطقتنا بشكل خاص، فقدت شيخاً متمكناً، وفقياً منتجاً، وباحثاً نشيطاً وغزير العطاء،

بمفهوم الباحث المتخصص، المتسم بالقدرة الخارقة على قراءة وفهم النصوص القانونية والأحكام والقرارات القضائية.

وأود هنا أن أركز على بعض الجوانب البارزة واللامعة في شخصية الفقيه المحترف به، والتي تعطي ميزة خاصة لشخصيته ولمساره الفكري ولأدائه الإنساني، والتي تتجلى في عدد كبير من المميزات، التي بصمت شخصيته الفكرية والحقوقية، سنقتصر على إيراد أبرزها، ومن ضمنها:

I-مميزة الفكر العضوي

فلدى الأستاذ الحسين الملكي، في المقام الأول، ميزة الفكر العضوي، الذي يبذل الجهد في صناعة المفاهيم، وفي اكتشاف العلاقات بين الأشياء، ويمارس الحفر وسبر أغوار المعرفة القانونية والحقوقية والعلمية، ومعرفة كيفية الربط بينها، بحثاً عن جذور القضايا وارتباطاتها الخفية.

وهو ما يتجلى بوضوح وجلاء في سعيه منذ نهاية تسعينات القرن الماضي للتعريف بنظرية "الكد والسعاية"، إن لم نقل ابتكارها، كنظرية

أصبحت في علاقة الزوج والزوجة من خلال الأعراف والتقاليد الأمازيغية، والمعروفة باسم "تمزالت" *Tamazalt* أو "تيفراد" *Tighrad*، حيث ترك لنا بصمة فكرية واضحة على شكل كتاب في جزئين تحت عنوان "نظام الكد والسعاية، من الحقوق المالية للمرأة"، ليساهم بذلك في تكريس وتعزيز حقوق المرأة المغربية من منظور حقوقي مستمد من التراث والإرث الأمازيغي، ولتستوحي منه الحركة النسائية المغربية ويستنبط منه المشرع المغربي جزءا من مقتضيات قانون الأسرة المتعلقة بحق الزوجة في اقتسام المال المكتسب أثناء مدة الزواج بعد طلاق الزوج أو وفاته ولو سجل المال في اسم الزوج وحده. وليكون من المؤسسين لبداية تجديد الدراسات القانونية حول العرف الأمازيغي، بعد أن جال في مختلف المحاكم المغربية بمختلف درجاتها ومواقعها، وسبر أغوارها من أجل تحقيق الإقناع والانسجام بين العرف الذي يعتبر مصدرا للحقوق في كثير من جوانبه، والقانون الذي يجب أن يكون ملائما لحاجيات المجتمع ومنظما لها.

كما انصب اهتمامه، في نفس السياق، على إشكالية "أراضي الجماعات السلالية، وجماعات القبائل" وأصدر بشأنها كتابا في جزئين. كما اهتم

بالأنظمة القانونية لتدبير الأملاك الغابوية، فكان موردا هاما للمعلومة المنقحة في هذا المجال، إضافة إلى انشغالاته بمختلف أشكال وأنماط تنظيم وتفعيل رسمية اللغة الأمازيغية، التي خصها بوضع مشروع قانون تنظيمي متكامل في هذا المجال.

II. ميزة المحامي المتمكن

أما ممارسة الأستاذ الملكي لمهنة المحاماة، فهي مناسبة وفرت له إمكانية البحث والتنقيب والنبش في غمار فلسفة القانون ونظرية الحق في علاقتها مع المجتمع، ليكون بذلك مفكرا مجددا، بعيدا عن كل نمطية قانونية في مجال الدفاع، حيث لم يقتصر في أداءه المهني على الممارسة الكلاسيكية والروتينية للمهنة، بل كان مهنيا منفتحا على محيطه، يستنبط منه المواقف التي يصرفها، وله آراء يعرّف بها، ويدافع عنها في مختلف المنابر.

كما مكنته مهنة المحاماة من تعميق بحثه في الجذور وفي العلاقات، وبالخصوص بين الزاوية والقبيلة في المجتمع الأمازيغي، وفي مآلات الأمور. ومكنته كذلك من تعميق بحثه مركزا على الجانب المعرفي والأكاديمي، دون أن يبتعد عن الواقع المعاش، فظل ملتصقا بأنماط عيش المغاربة البسطاء، وظل يطل على الواقع من موقع الملاحظ اليقظ، معتمدا في تحليله على المنهج التاريخي، خصوصا في ارتباطه بمرحلة بداية الحماية، وعلى الدراسات السوسولوجية والانثربولوجية التي هيئتها السلطات الفرنسية في بداية القرن العشرين، وما بني عليها من نصوص قانونية تسعى إلى وضع تمييز بين مكونات المجتمع وفئاته، من أمازيغ وغير أمازيغ، ومن أهالي indigènes ومحظوظين، وفرنسيين وغير فرنسيين، وأجانب ومغاربة، ... وذلك في سياق مخطط بناء دولة "حديثا" على أساس الميز واللامساواة. فكان هدفه هو السعي إلى وقف سيرورة الانحراف والاتجاه نحو بناء دولة حديثة حقيقية، خصوصا بعد الاستقلال، والذي لن يتم إلا بمراجعة نصوصها وقوانينها، لكي تكون مطابقة لتقاليد المغاربة وثقافتهم وحضارته.

وفي مشروعه هذا، تتبين بجلاء مواقف شجاعة وواضحة، سواء في كتاباته أو في مرافعاته ومحاضراته أو في أنشطته المجتمعية.

وبذلك، تكون قد اجتمعت فيه ميزة المحامي العارف بخبايا القانون، وميزة الحقوقي، المناضل، الحامل لقضية يدافع عنها.

III- ميزة الشجاعة الفكرية

جسد الأستاذ الحسين الملكي القدرة على قول "لا" - كلما اقتضت قناعاته ذلك - وكل ذلك بلباقة وبمعرفة علمية ودراية تقنية، والدفع بالحجة والدليل، وباستحضار عميق للبعد الاستراتيجي في كل عطاء فكري وعلمي.

IV- ميزة التواصل

كما كان الفقيه رجل تواصل بامتياز، لا يتوانى في نشر آرائه وتقاسمها عبر الجرائد الوطنية (خصوصا مقالاته الدورية بجريدة العلم، ويومية الصباح والعالم الأمازيغي).

كما أنجز العديد من الأبحاث والدراسات، همت القضاء التجاري، وأدوار السنديك في معالجة صعوبات المقاولت، وآثار الطلاق، نشرت بمجلة المحاماة، وغيرها.

وبهذا، يكون قد وفق في الجمع بين الفكر المفيد والتفكير الإيجابي، والذي يفضي إلى ممارسة السخاء المعرفي في أبهى تجلياته.

وهذا السخاء الفكري والمعرفي، لا يتميز به إلا أصحاب السخاء الأخلاقي، حيث تحصلت لديه خبرة ومفاهيم وأفكار وانطباعات أبقى إلا أن يشاركها مع الآخرين، ويستفز بها النقاش العمومي. وهذا هو عكس الأنانية والإنغلاق والتحجر في التفكير.

V-مميزة الفكر الإصلاحى

كما كانت لدى الأستاذ الملكى الحسين مميزة الفكر الإصلاحى والاجتماعى، حيث استطاع بفطنته المشعة وبقريحته المتقدة الانتقال،

بوعي وبإحساس رفيع وقدرة على التحليل والاستنتاج والاستنباط،
بالعمليات الشعورية والذهنية من المجهول المثالي والنظري إلى المعلوم
الملموس. فساهم في العمل الجمعي والحقوقي، وعرف بمرافعاته القوية
لفائدة قضايا الرأي والصحافة والمرأة، بجانب الحقوق المرتبطة بملكية
الأرض وحق الانتفاع من الموارد. وهو ما أهله ليكون من الرواد المؤسسين
للحركة الجمعوية بسوس بشكل عام، وبمنطقة الأخصاص بشكل
خاص.

IV- ميزة القارئ المثالي

كما كانت للمحتفى به ميزة القارئ المثالي، من منطلق أن القارئ المثالي،
هو القارئ المفيد لنفسه ولغيره، وهي ميزة مرتبطة بميزة السخاء المعرفي
ونبذ الأنانية في التفكير.

فهو يربط بين القراءة كجهد ذاتي وبين الوعي بالذات كجهد جماعي، حيث ربط وظيفة القراءة بالمنفعة الجماعية المرتبطة بها من خلال التعريف بقضايا الناس وبثقافتهم وبتراثهم.

فهو محب للقراءة الممتازة والنوعية، التي توصلنا إلى أعلى درجات القراءة، وتبتعد عن السطحية في التحليل، من أجل تحسين التفكير وتحسين التحكيم العقلي وترويض المعرفة المجردة، لجعلها معرفة ملموسة وقابلة للدرس والتحليل. وهي ميزة بارزة في مختلف مؤلفاته.

IVI-ميزة تحسين الخلفية الثقافية

كما كانت للأستاذ الملكي ميزة تحسين الخلفية الثقافية لمواطنيه ولعاصريه، من منطلق بناء منهجية للدرس والتحليل، تتوخى تيسير طريقة فهمنا للحياة وللعلاقات مع الآخرين، بإخراج الدرر الثمينة والجواهر الكامنة في تراثنا وتقاليدنا، وتسهيل فهمها وإدراك الفوائد منها وتقاسم المعارف والمعلومات مع الآخرين.

IIIIV- ميزة الوعي بالذات

وكانت لديه كذلك ميزة الوعي بالذات. فهو ظل من خلال كتاباته واجتهاداته يجسد الوعي الذاتي، والذي يمكن اعتباره درجة عميقة من الفهم وإدراك الذات والمحيط وفهمه والتفاعل معه بشكل إيجابي، مجسداً بذلك فكرة أننا بفهمنا لأنفسنا سنفهم محيطنا وسنتفاعل مع رهانات العصر بإيجابية. وهو بذلك يساهم بفكره في معالجة الذات.

وهذا ما سيساعدنا على أن نكون أكثر وعياً بأنفسنا وبذواتنا ونكون أكثر وعياً بواجباتنا وأكثر إدراكاً لحقوقنا ولواجباتنا، ونكون كذلك أكثر وعياً بنقط ضعفنا وقوتنا.

كما سيساعدنا ذلك على أن نكون أكثر وعياً بمشاكل بلدنا ومنطقتنا، وأكثر استعداداً وتأهباً لحل المشاكل وإيجاد مخارج ذكية ونافعة لها. فهو بذلك يكون من مجددي الوعي والانفتاح على الواقع وعلى المحيط. كما أنه من معالجي القصور في الذاكرة.

إنها قوة المبادرة الإيجابية الخلاقة وشجاعة المواقف وصلابتها. وهي ميزة أساسية في المهن القانونية وفي المجال الحقوقي. والفقيد يجسد بصراحة هاته الميزة الأخلاقية النادرة في زمننا هذا.

IX. خلاصة

من خلال استقصائنا للتراث الفكري والحقوقي للأستاذ الحسين الملكي، ومن خلال بسطنا للمزايا العديدة التي تميزه، يتبين أن توجهه الفكري والحقوقي، لم يكن مدخله مجرد القوانين القائمة، والتي تصدى لها بروح انتقادية عالية، والاكتفاء بقراءة النصوص وأحكام المساطر المرتبطة بها فحسب، ولكن مدخله كان كذلك من بوابة سوسيولوجية وأنثروبولوجية عميقتين، في محاولة للتعلمق في أوضاع المجتمع وسبر أغوار أعرافه وتقاليده، التي اعتبرها يجب أن تكون مصدرا للقوانين التي تعالج أوضاعه، حتى لا يبقى القانون أداة سطحية، لا تعالج مشاكل المجتمع.

وهذا ما فرضته عليه نظرتة الانتقادية للمشروع الذي هيئته السلطات الفرنسية عند دخولها إلى المغرب في محاولة لوضع أسس عصرية حديثة، من خلال المؤسسات التي فرضتها، وذلك بهدف الاستيطان.

هذا المشروع الذي لا يمكن أن يحقق أهدافه بسبب مقاومة المغاربة وتمسكهم بثقافتهم وحضارتهم، وقدرتهم وانخراطهم في مشروع يسعى إلى تهمين وتطوير انتمائهم الأصلي بكل مكوناته.

وفي نفس الوقت، واصل دفاعه عن مشروعه وعن أفكاره وأغنى مضامينها، من خلال انتقاد المعالجات الظرفية والسطحية وعجز التشريع والقوانين القائمة عن رد الاعتبار وإنصاف المغاربة في حقوقهم الأصلية.

فأبرز ذلك كله من خلال تحليله ومناقشته للنصوص القائمة والأحكام الصادرة عن مختلف درجات المحاكم، ثم شرع في تصور مشاريع إصلاحية من خلال تشجيعه لمدونة الأسرة كمرحلة متقدمة، مقارنة مع ما كان

عليه الحال، ومن خلال تحرير مشروع قانون تنظيمي ضمنه رؤية في

مسألة تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية.

عبد اللطيف أعمو

محام بهيئة أكادير